استعاد أربع مركبات مسروقة..

أمن ذمار يشدد الخناق على المطلوبين والسيارات المخالفة

كتب/أبو طه حسين

تمكن رجال أمن محافظة ذمار مؤخراً من ضبط واستعادة أربع سيارات مسروقة.. إحدى هذه السيارات وهي نوع هايلكس «غمارتين» كانت قد سرقت من أمام مستشفى الخزان بمنطقة بير عبيد أمانة العاصمة يوم الجمعة الماضي وتم ضبطها بعد حوالي ساعتين ونصف من سرقتها بنفس اليوم وذلك بمدينة معبر من قبل شرطة مديرية جهران..

أوضح ذلك لـ«قضايا وحوادث» العميد/ نجم الدين هراش مدير عام أمن محافظة ذمار مضيفاً : إما الثلاث السيارات الأخرى فقد كانت سرقتها من مناطق مختلفة وفي أوقات متفاوتة وتم ضبطها تباعاً» واحدة تلو الأخرى» في مدينة ذمار وذلك من خلال المتابعة بعد الأبلاغ والتعميم بها..

وأشار إلى أنه بالإضافة إلى ذلك تم ضبط عدد من المتهمين والمشتبهين أو المطلوبين في قضايا متعددة ومنها قضايا قتل وسرقة، وكانوا هاربين، وكان الضبط لهؤلاء عن طريق بعض الدوريات الشرطية وخدمات الإنتشار الأمني داخل عاصمة محافظة ذمار وخارجها..

■ عميد/نجم الدين هراش

■ مقدم/دحان الصيادي

وقال العميد هراش أنه ضمن خطة إدارة أمن محافظة ذمار، وعطفاً على خطة وزارة الداخلية وتوجيهات قيادة الوزارة ممثلة بالأخ اللواء .د/رشاد العليمي وزير الداخلية ونائبه الأخ اللواء ركن/مطهر المصري والأخوة/ وكلاء الوزارة المعنيين قامت إدارة أمن المحافظة وبالإشتراك مع كل الفروع الأمنية والجهات ذات العلاقة في المحافظة بإنزال حملات ودوريات لمتابعة وضبط السيارات المشتبهة وغير المرسمة«المجمركة» وكذلك لضبط ومتابعة كل الحالات الإجرامية والمخلة للأمن والسكينة العامة، منوهاً بأن هذه الحملات والدوريات بدأ تنفيذها منذ يوم الأحد الماضي وسوف تستمر حسب الخطة المقرة بشأن ذلك.

وأشاد الأخ مدير عام أمن محافظة ذمار بدور وجهود قوات فرع الأمن المركزي وفرع شرطة النجدة وكذا فرع الشرطة العسكرية بالمحافظة في هذا الجانب وعمليات الضبط لعديد من الجرائم والحالات ثم المشتبهين والمطلوبين.

وعلى نفس الصعيد أوضح الأخ المقدم/دحان الصيادي مدير مباحث محافظة ذمار من جانبه ان إحصائية الجرائم المضبوطة والمحالة للنيابة بعد استكمالها خلال الفصل الأول من العام الجاري على مستوى المحافظة بلغ إجمالها «١٣٧» جريمة ، منها «٢٢» جريمة قتل، و«٤٦» واقعة سرقة،و«٢» تقطع ونهب و«٥» قضايا تزوير ،و«١٢» قضية مخدرات .. والبقية وعددها «٥٠» جريمة هي جرائم وقضايا أخرى مختلفة..

مشيراً إلى أن الأشخاص «المتهمين» المضبوطين والمرحلين إلى النيابة على ذمة هذه القضايا بلغ عددهم «٢٥٤» شخصا ، منهم«٣٤» متهماً في جرائم القتل، و«٦٦» متهماً في السرقات ..

وقال إن ضبط معظم هذه الجرائم والنجاح للإدارة في ضبط المتهمين والمطلوبين بها كان من خلال دعم وتجاوب الأخ العميد/ نجم الدين هراش مدير عام أمن المحافظة والعقيد الركن/قديمي القديمي نائب مدير الأمن وقائد فرع الأمن المركزي وكذا تعاون وتجاوب بعض الأخوة المعنيين بالمحافظة والمديريات وبعض المشائخ والأعيان في المناطق والعزل والذين كان لهم دور في التعاون وتسهيل مهمات رجال البحث في عديد من القضايا وخاصة تلك الجرائم التي كانت مجهولة ومتشعبة وتطلبت جهوداً غير عادية..

بالعربي الفصيح

أطفالنا في الشوارع

تنتهك حقوق الكثير من الأطفال في دول عدة فقيرة أو نامية ويتحولون إلى مجرمين والسبب عدم الرعاية من قبل الأبوين و الظروف الإقتصادية المتردية.

وفي تلك الدول يتلقف الشارع الأطفال كانوا متسولين أو بائعين متجولين (وهو ما يعتبره العديد من الباحثين الاجتماعيين شكلاً من أشكال التسول) ويحولهم في الغالب إلى مجرمين صغار وهم ضحايا، فيكون منهم اللص و النصاب والقاتل وفي أحسن الأحوال ينتهي المطاف إلى طفل ضائع ومشرد هو في الغد عالة على المجتمع لا شخص منتج . ويعود السبب في ذلك أولاً إلى الأسرة التي تهمل أطفالها أو تسعى لتحويلهم ألى أدوات إنتاج في غير السن الحقيقي و المكان المناسب لذلك .. فلا سنهم يسمح بالعمل ولا الشارع مكان عمل .. وهم بذلك يحرمونهم من أبسط حقوقهم في الحياة من تعليم ورعاية صحية جيدة وتنشئة طبيعية .. صحيح أن الظروف الإقتصادية تسهم في وضع كهذا إلى حد كبير لكنها ليست مبرراً لأن يترك هؤلاء الأطفال بهذه الصورة .

عبدالاله الطلوع

وفي مجتمعنا اليمني نجد هذه الحالة في شوارع المدن الرئيسية .. ولعل من الأهمية بمكان أن ينتبه المجتمع بكل مؤسساته لهذه الظاهرة حتى لا نجني في المستقبل القريب نماذج مشوهة من البشر كما تجني العديد من الدول اليوم.

جثة في وادي زبيد

كتب/ أبو هلال

تلقت إدارة أمن زبيد بلاغاً الاسبوع الماضي عن حادث غرق أحد المواطنين في سيول مياه وادي زبيد، وفور تلقي البلاغ تم الانتقال مع نيابة المديرية إلى مكان الجثة وبعد معاينتها تم انتشالها من وحل الوادي وقررت النيابة حفظ الجثة لاستيفاء الإجراءات القانونية من أجل دفنها.

إلا أن أولياء الدم لم يقتنعوا بما توصل له مدير أمن زبيد من قناعة بأن الحادث (غرق) وليس جنائياً فطلبوا من أمن المحافظة تكليف ضباط من البحث الجنائي لجمع الاستدلالات مؤكدين أن الرجل المتوفي كان ماهراً في السباحة وأنه مجني عليه ورفضوا دفن الجثة فتم تكليف كلاً من النقيب/ جلال السنباني رئيس قسم الإعتداء والقتل والملازم أول علي حمود علي بالانتقال وجمع الأستدلالات.

وبعد ست وثلاثين ساعة توصل ضباط البحث الجنائي إلى خيوط قادتهم إلى ضبط الجناة. فتم ضبط ثلاثة متهمين اعترفوا بانهم اعتدوا على المجني عليه بالضرب ثم رموا الجثة في مجرى السيل لكي يبعدوا الجثة عن المكان. وكانت الدوافع نزاع على أرض زراعية قام بشرائها المجني عليه في المنطقة وتعد أغنى الأراضي في الوادي بدافع الجشع واستطاع ضباط البحث كسب الرهان في الكشف عن الجناة والإثبات بأن الجريمة مدبرة ولم تكن حادثاً عرضياً كما ظن أمن المديرية والأهالي بالوهلة الأولى وبموجب النتيجة التي توصل لها النقيب جلال السنباني رئيس قسم الإعتداء والقتل وزميله علي حمود علي حسن تمت إحالة ملف القضية إلى النيابة العامة بناء على اعتراف المتهمين لاستكمال باقي الاجراءات القانونية.

اليونيسف: الاتجار في البشر مشكلة خطيرة في افريقيا

قال صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة(يونيسف) في تقرير له إن تهريب النساء والأطفال لدول أخرى لا ستغلالهم كعمالة رخيصة أو في الدعارة يمثل مشكلة متفشية في مختلف أرجاء افريقيا.

وذكر اليونيسف إن كل دول القارة تقريبا تشهد اما عمليات استيراد أو تصدير لهذا النوع من العمالة رغم أن أغلب الدول لا تعترف بوجود المشكلة.

وقالت كارول بيلامي المديرة التنفيذية لليونيسف «التهريب والاتجار يعد من أسوأ انتهاكات حقوق الطفل في العالم.»

وأضافت تعليقا على التقرير الذي أعده مركز دراسات تابع لليونيسف في فلورنسا ويقع في ٧٢ صفحة « إذا كان لنا أن نقضي على هذه التجارة المشينة فإننا نحتاج لزعماء حكومات شجعان يجرمون عمليات التهريب هذه بكافة أشكالها.»

ولم يورد التقرير الذي استند إلى دراسات من ٥٣ دولة بيانات إجمالية عن أعداد الأطفال والنساء الذين تشملهم هذه التجارة.

ويقولون كذلك إن البيانات الاجمالية لن تكون لها معنى فيما يتعلق بنشاط قد يشمل اشكالا كثيرة من تحركات البشر ويشمل ضحايا لم تستخرج لهم بطاقات هوية ولا يعرفون في أغلب الاحيان من أين جاءوا.

ويفيد التقرير الذي يحمل عنوان (التهريب والاتجار في البشر خاصة النساء والاطفال في افريقيا) أن الضحايا من نحو ثلث الدول الافريقية التي شملتها الدراسات يوجهون إلى أوروبا وان الربع يوجه إلى الشرق الأوسط.

وعن عمليات التهريب الشائعة داخل القارة نفسها يقول التقرير إن التدفق يكون عادة من الدول الفقيرة مثل كينيا وتنزانيا وموزامبيق إلى الدول الغنية في الجنوب وخاصة جنوب افريقيا. ويضيف التقرير أن الفقر عامل أساسي في انتشار هذه التجارة إذ يترك الكثيرون من النساء والأطفال في حالة من اليأس وعرضه لالاعيب المهربين الذين يعدونهم بفرص عمل أفضل وربما بالتعليم في دول أو مناطق جديدة.

لكن الفقر ليس العامل الوحيد فعدد كبير من النساء والاطفال الذين يقعون في شباك المهربين كانوا يحاولون الفرار من حروب وصراعات أو من انهيار الاسر بسبب تقاليد منها الزواج المبكر.

ويقول اليونيسف كذلك إن من العوامل المؤثرة على هذه التجارة زيادة الطلب على العمالة الرخيصة في المنازل وفي الحقول وتجنيد الاطفال في مناطق الصراعات وتجارة مزدهرة تعرض الاطفال للتبني على أسر لم تنجب.

بعد ٣٦ شهراً من مقتل الضحية

سقوط عصابة اختطاف الفتيات

■ عقيد/أحمد الجيد

■ رائد/محمد حمدين

■ نقيب/مطهر الشراعي

■ نقيب/جلال السفياني

■ نقيب/عبدالرحمن الباردة

■ مساعد/طارق أحمد ثابت

■ رقيب/سميرة العماري

الرائد/عقيل هاشم المقطري- رئيس قسم التحريات والنقيب مطهر الشراعي، والملازم/عبدالرحمن الباردة والرائد/محمد جابر رئيس المعمل الجنائي - هم الضباط المكلفون بالانتقال والإجراءات .. معاينة المكان والجثة وتصويرهما وايداع الجثة في ثلاجة المستشفى وتدوين البلاغ في سجل البلاغات اليومية وتعميمه على العمليات ورفع تقرير أولي إلى مدير الإدارة بالنتائج والملاحظات..

تضمن التقرير: المكان صحراوي قريب من الشاطئ في منطقة المصيف شمال المدينة ، الجثة متحللة بالكامل لم يبق منها سوى هيكل عظمي داخل ملابس تدل أن صاحبة الجثة في سن الشباب وقد تبين بانها امرأة من خلال الشعر الطويل الذي لوحظ أن لونه الأسود يؤكد شبابية صاحبة الجثة غير أنها مجهولة الهوية ولا توجد أي آثار في المكان نظراً لتحرك الرياح في الموقع..

وجاءت التوصيات :توصي باستمرار التحري عن الجناة والمجني عليها...مدير إدارة البحث الجنائي كلف قسم التحريات بذلك وكان النقيب/مطهر الشراعي- الضابط المحقق بساعده/الملازم أول عبدالرحمن الباردة قد بدأ مرحلة البحث أولاً عن هوية المجني عليها ومن ثم البحث عن الجناة والدوافع إلى تقف وراء ارتكابهم الجريمة..

قرر الضابط المحقق الرجوع إلى سجل البلاغات اليومية وفهرس البلاغات الخاصة بإختفاء فتيات في ظروف غامضة لفترة ثلاثة أشهر ماضية..

توقف عند ستة بلاغات من هذا النوع بعد أخذ العناوين المدونه في سجل البلاغات بدأ في حركة التحري الميداني مع زميله...

ولكن سرعان ما تبخر أمل الضابط في الوصول إلى معرفة هوية الجثة عندما وجد أن جميع البلاغات قد تم الغاؤها بعد العثور على المبلغ عنهم..

ومن جديد عاد الضابطان يبحثان عن خيوط جديدة توصلهم إلى معرفة هوية المجني عليها ومن خلال جمع الاستدلالات توصلا إلى معلومات عن اختفاء فتاة لم تبلغ عنها من قبل أسرتها خوفاً من «الفضيحة»..

فذهب إليهم الضابط المحقق وبعد شد وجذب اقنعا الأسرة بالإفصاح عن فترة غياب ابنتهم وعن اسمها وملامحها وعمرها ومقاسات ملابسها..

وبمقاربة المقاسات الخاصة بالملابس التي كان الضابطان قد حصلا عليها من الأسرة مع الملابس التي كانت على جسم الجثة جاءت المقاسات مطابقة وكانت هذه هي الخطوة الأولى في الطريق الموصلة إلى حقيقة هوية الجثة ومن خلال المعلومات التي أدلت بها الأسرة عن صديقات ابنتهم المختفية- وبحسب إفادة صديقات المجني عليها اللواتي تم أستدعاؤهن وسماع أقوالهن...

١- ج.و.ر» ٢١سنة

٢-«ف.ر.ز»٢٣سنة

٣-«س.ي.ر»١٩سنة

تبين بأن المجني عليها كانت قد صبغت شعرها وبأنها قامت بزيارة صديقة لها في إحدى المحافظات قبل فترة بذلك تأكد للضابطين المحققين بأن صاحبة الجثة هي الفتاة التي أفضت أسرتها عن اختفائها مؤخراً فتم إخطار الأسرة ان الجثة المحفوظة في ثلاجة المستشفى هي جثة ابنتهم وفتحت لهم محاضر رسمية لكنهم لم يوجهوا الإتهام لأحد..

بعد سماع أقوالهم بدأت مرحلة البحث عن المهتمين بعد أن توصل الضباط إلى معرفة هوية الجثة الاسم «د.ر» ٢٠ سنة تقريباً..

فتم استدعاء صديقة المجني عليها المقيمة في محافظة أخرى وعند سماع أقوالها أنكرت علمها بمقتل المجني عليها واعترفت بأنها قامت بزيارتها وتركت لديها محفظة فوجدت بداخلها صورة الشخص الذي تبين أنه كانت تربطه علاقة بالمجني عليها تم استدعاؤه فانكر علمه بمقتلها.

لم تتوفر قرائن ضد صديقات المجني عليها ولا ضد الشخص الذي وجدت صورته بمحفظتها..

الفترة القانونية المسموح بها انتهت فتم إحالة أصل الملف مع المشتبة فيهم إلى النيابة العامة للتصرف وفقاً للقانون

غير أن مدير البحث الجنائي العقيد/أحمد الجيد أوصى باستمرار التحري عن أدلة تبين الجناة عند إحالة الملف.

تمضى فترة تسعة وثلاثين شهراً على تاريخ البلاغ كان المساعد/طارق أحمد ثابت من قسم التحريات يقوم بعملية جمع استدلالات في قضية سرقة تعرض لها أحد المنازل في المدينة أثناء غياب أصحابه...

اكتشف قضية أخرى «اختطاف» فتاة من خارج المحافظة وتزويجها بالقوة من أحد المتهمين بالسرقة..

ومن خلال توسع المساعد المذكور في جمع الاستدلالات توصل إلى معلومات من الفتاة المخطوفة «ن.د» ١٨ سنة بأنها تلقت تهديداً بالتصفية وأنه سيكون مصيرها مثل مصير«د.ر» المجهول التي لم تكن تعرف قصتها..

المساعد/طارق أحمد ثابت تذكر قضية«د.ر» ولم يشعر المخطوفة بأهمية المعلومة التي وردت على لسانها- فتم رفع تقدير إلى قسم التحريات ضمنه المعلومات الخاصة بقضية المجني عليها «د.ر» فتم العرض على مدير إدارة البحث الجنائي العقيد/أحمد الجيد وبعد مناقشة التقرير المقدم إليه وجه بتشكيل فريق عمل مكون من :

١- الرائد/محمد حمدين - رئيس قسم التحريات

٢- نقيب/جلال السفياني -رئيس قسم الاعتداء

٣- نقيب/مطهر الشراعي نائب رئيس قسم الخدمات

٤- نقيب/عبدالرحمن الباردة/من التحريات

٥- مساعد/طارق أحمد ثابت - من التحريات

وكلفهم بسرع البت في قضية المجني عليها«د.ر» بعد التنسيق مع النيابة العامة التي كانت قد احتفظت بالملف لعدم كفاية الأدلة فتم استعادة الملف وتبين أن مصدر التهديد الذي تعرضت له المخطوفة «ن.د» هي إحدى المشتبه فيهن اللواتي تم احالتهن إلى النيابة في المرة الأولى.

تم استدعاؤهن مرة ثانية بناء على المستجدات وكان فريق العمل قد أشرك العنصر النسائي الرقيب سميرة العماري من الشرطة النسائية والعاملة في إدارة البحث الجنائي بالمحافظة.

تم وضع خطة لجمع الاستدلالات وخطة للضبط وبموجب الخطتين باشر فريق التحقيق العمل بإشراف من مدير إدارة البحث الجنائي العقيد/أحمد الجيد الذي كان على اتصال بالقيادة الأمنية بالمحافظة.

وعلى مدار الساعة استمر عمل فريق التحقيق في جمع الاستدلالات حول قضية المجني عليها«د.ر» إلى جانب القضيتين الأخريتين السرقة- والاختطاف وتركزت جهود الضباط المحققين على كشف الغموض الذي كان يكتنف قضية المجني عليها..

ومن خلال مواجهة المشتبه فيهن بالمعلومات التي توفرت لفريق التحقيق من خلال جمع الاستدلالات اعترفت المتهمات الثلاث بحقيقة مقتل المجني عليها ومن له علاقة بذلك من الرجال وهم:

١- المتهم الأول«ع.م» ٣٥ سنة

٢-المتهم الثاني «ع.ح» ٣١ سنة

٣- المتهم الثالث«ط.ي» ٢٧ سنة

٤-المتهم الرابع«م.ف» ٢٥ سنة

فتم ضبط المتهمين الأربعة ومواجهتهم بالمتهمات والأقوال التي أدلين بها:

بعد ذلك اعترف المتهمون كل بدوره في الجريمة حيث ان المتهم الثاني كان تربطه علاقة بالمتهمه الثانية وطلب منها أن تقوم بجلب فتيات ثلاث إلى جانبها وأخبرها أن له ثلاثة أصدقاء سيحلون عليه ضيوفا تم استدعاء المجني عليها والمتهمة الأولى، والثالثة وخرجن معاً في الفترة المسائية إلى المصيف وتعاطوا معاً خموراً وحشيشاً وأثناء ذلك انفرد المتهم الأول بالمجني عليها ولم يعد بها إلا جثة هامدة فأجبر زملاءه على دفنها ومن ثم انصرف الجميع وعندما تم اكتشاف الجثة عمد المتهمون على متابعة القضية والضغط المستمر على المتهمات بعدم الاعتراف.

أعاد المتهمون مسرح الجريمة واعترفوا أمام النيابة وكانت القيادة الأمنية قد كرمت فريق التحقيق عقب الانتهاء من جمع الاستدلالات وإحالة ملف القضية إلى النيابة .. لاستكمال باقي الإجراءات القانونية، عرفانا بالجهود التي بذلت من قبل ضباط البحث الجنائي على مدى أكثر من ثلاث سنوات من التحري والمتابعة للكشف عن مرتكبي جريمة مقتل الفتاة المجني عليها، بعد أن كانت أسرتها قد فقدت الأمل في معرفة الجناة وهكذا تكللت الجهود بالنجاح.

فكان العميد ناصر الطهيف مدير أمن المحافظة منصفا في تكريم رجال البحث الجنائي المبرزين..

■ جثة الضحية بعد اكتشافها

كانت الأجواء حارة مع دخول فصل الصيف والرطوبة عالية ومعظم سكان المدينة والوافدين إليها يذهبون في فترة النهار إلى الشاطئ ينزلون البحر هرباً من شدة الحرارة ، تحول الشاطئ إلى مصيف يضج بالعديد من المصطافين..

في تلك الأثناء تلقت إدارة البحث الجنائي بلاغاً عن وجود جثة في المنطقة الشمالية من المدينة كلف ضباط من التحريات والاعتداء والمعمل الجنائي بالانتقال إلى المكان ووجه مدير الإدارة العقيد/أحمد الجيد بسرعة اتخاذ الإجراءات في مثل هكذا حالة..

آدم يحيى أحمد

مخمور يتنزه بجرافة وزنها ١٧ طنا في شوارع برلين

لعبت الخمر برأس رجل فقرر التنزه بجرافة وزنها ١٧ طنا في شوارع برلين في الثالثة صباحا.

ولم تتمكن شرطة برلين من إيقاف الحفارة الضخمة إلا بعد أن قفز أحد رجال الشرطة اليها ورش سائلا مسيلا للدموع في وجه الرجل.

ونقلت وكالة رويترز عن الشرطة انها ألقت القبض على الشاب وعمره ٢٨ عاما بتهمة القيادة تحت تأثير الخمر وربما توجه إليه تهمة السرقة لقيادته الجرافة مسافة أربعة كيلومترات بعد خروجه من حانة في حي نيوكويلن في برلين.

وأضاف المتحدث «رأت دورية شرطة الجرافة وهي تكسر إشارة مرور حمراء بسرعة حوالى ٣٥ كيلو متر وتجاهل السائق اوامر بالتوقف.»

وتسلق واحد من رجال الشرطة المركبة إلى أن وصل لكابينة القيادة التي اغلق الشاب بابها وكسر نافذة ورش السائل المسيل للدموع في وجه الرجل المخمور فاضطر لإيقاف الجرافة.